E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2007/4
6 March 2007
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـر

ورشة عمل إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
عمّان، ٢٦ شباط/فبراير - ١ آذار/مارس ٢٠٠٧

موجـز

تعتبر الشراكة إحدى أكثر آليات بناء مجتمع المعلومات أهمية في منطقة الإسكوا. غير أن أصحاب المصلحة المعنيين لم يسخّروا بعد التحديات والفرص المتعددة المرتبطة بالتعاون والشراكة. وهناك بضعة سبل للتعاون ضمن أية شراكة جديدة، حيث يعالج أصحاب المصلحة المسائل المتشابهة بطرق مختلفة ضمن نطاق ما هم مكلفون به وأهدافهم التنموية الاستراتيجية. ويمكن تبني نماذج شراكة محددة مثل نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير مكامن قوة القطاعين.

عقدت ورشة عمل إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ في مقر وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عمان، الأردن. وقد نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، و"شراكة المعرفة العالمية"، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن. وكان هدفها الرئيسي زيادة قدرة المؤسسات العامة والخاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا على إحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص تركّز على بناء مجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي.

وشملت ورشة العمل في اليومين الأولين ثماني وحدات تدريب على الجوانب الإستراتيجية والتشغيلية والتنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، شملت مواضيعها، ضمن أمور أخرى، الأطر القانونية والتنظيمية، وتمويل المشاريع وتحليلات الجدوى، والمناقصات والمشتريات. وأشرف على التدريب خبيران من معهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وشمل اليوم الثالث عرضاً عاما لهيكلية وعمل "شراكة المعرفة العالمية"، ولبرنامجها للشراكة الإقليمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما سمح للمشاركين بمناقشة المشاريع الإقليمية المحتملة والتعاون فيما بينهم. وفي اليوم ذاته أيضاً أطلقت الإسكوا وشركة "ألكاتيل-لوسنت" تقريراً مشتركاً بعنوان "الحزمة العريضة من أجل التنمية في منطقة الإسكوا". وخُصص اليوم الرابع لعروض المشاركين الذين استعرضوا أيضاً دراسات حالات من بلدان مختارة تسلط الضوء على أمثلة ناجحة لمشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص. واختتمت الورشة بحلقة نقاش عن مستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الإسكوا.

حضر الورشة ٣٨ مشاركاً، منهم مسؤولون من البلدان الأعضاء معنيون بوضع السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ورياديون في مشاريع تكنولوجيا معلومات واتصالات؛ وأصحاب مشاريع/مهنيون ناشئون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومنظمات من المجتمع المدني لديها خبرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أوصت الورشة بخلق بيئة تمكينية للشراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك من خلال إصلاح للسياسة العامة يعزز إقامة المشاريع في القطاع العام، والتركيز على مجالات معينة ذات أولوية تجذب الاستثمار إلى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير المشاريع وتقديم "مردودات سريعة" بأقصى أثر. كما قدّمت الورشة توصيات أخرى لتيسير إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، تشمل تجهيز مركز معرفة إقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يزود معلومات عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعن أفضل الممارسات، ويخلق مرفقاً إقليمياً لتطوير مشاريع إقليمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمساعدة على تحديد وتعزيز استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١-٨	٤
الفصل		
أولاً- التوصيات	٩	٥
ثانياً- مواضيع النقاش	١٠-٣٧	٧
ألف- خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهياكل خدمات البنية التحتية	١١	٧
باء- السياسات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٢	٧
جيم- متطلبات التقييم المسبق وتحليل جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	١٣	٨
دال- دراسة حالة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص	١٤	٨
هاء- مدخل لتمويل المشاريع: المبررات وخصائص البنية والتمويل	١٥	٩
واو- تقنيات المناقصات والمشتريات للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.....	١٦	٩

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
زاي- وحدة التقيد بالعقود ورصد الأداء التقني والتنظيم	١٧	٩
حاء- الأطر المؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص: تطوير وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	١٨-١٩	٩
طاء- عروض "شراكة المعرفة العالمية"	٢٠-٢٤	١٠
ياء- عروض ودراسات حالات قدمها المشاركون	٢٥-٣٢	١٢
كاف- مناقشات المجموعات	٣٣-٣٧	١٤
ثالثاً- إطلاق: الحزمة العريضة من أجل التنمية – الشراكة بين ألكاتيل-لوسنت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	٣٨-٤٢	١٦
رابعاً- تنظيم الأعمال	٤٣-٥٠	١٧
ألف- المكان والتاريخ	٤٣	١٧
باء- الافتتاح	٤٤-٤٧	١٧
جيم- المشاركون	٤٨	١٨
دال- جدول الأعمال	٤٩	١٨
هاء- الوثائق	٥٠	٢٠

المرفقات

١- قائمة المشاركين		٢١
٢- قائمة الوثائق		٢٦

مقدمة

١- تعتبر الشراكة إحدى أكثر الآليات أهمية لبناء مجتمع المعلومات وهي أساس خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات التي طورتها الإسكوا[(١)]. ويشمل نموذج الشراكة المقترح للمنطقة أصحاب المصلحة التالين: أصحاب المشاريع المؤثرين، وشركات محلية وإقليمية ودولية ناضجة، وحكومات، وجامعات، ومستثمرين، ومانحين، ومنظمات دولية/إقليمية.

٢- ولم يتمكن أصحاب المصلحة في بناء مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا بعد من تسخير الفرص المتعددة المرتبطة بالتعاون والشراكة، إذ تتجه التنمية وأنماط الاستثمار في المنطقة نحو تفضيل القطاعات المضمونة، مثل العقارات والتجارة، على القطاعات الأكثر ابتكاراً وتعقيداً من الناحية التقنية، مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي حين تشترك بلدان المنطقة في اللغة والثقافة وتتكامل مواردها، لم يستفد إلا قليل جداً من المشاريع من هذه المزايا لأجل بناء مجتمع المعلومات.

٣- هناك بضعة ممارسات للتعاون في أية شراكة مستحدثة؛ فمختلف أصحاب المصلحة يتعاملون مع المسائل المتشابهة بصور مختلفة ضمن نطاق ما هم مكلفون به وأهدافهم التنموية الاستراتيجية. وقد يتطلب حجم بعض المشاريع شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين، من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات دولية أخرى، يقرنون نقاط جوانب القوة لديهم في مجالات مختلفة لتحقيق الأهداف المبتغاة. وينبغي تبني نماذج شراكة محددة مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير مكامن قوة كل من القطاعين[(٢)].

٤- وتتأثر الشراكة بين القطاعين العام والخاص كثيرا بالقيم الثقافية والسلوكية والتاريخية للمنطقة وبلدانها. وقد حققت هذه المنطقة قصص نجاح قليلة جداً في الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وكانت هناك في السنوات الأخيرة محاولات لتطوير شراكات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شملت شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات مختلفة، مثل الاستثمارات المشتركة في مصر، ونماذج البناء والتشغيل ونقل الملكية في لبنان، والخطط الأخيرة لتقاسم العائدات في الجمهورية العربية السورية. وقد نجح بعض هذه المحاولات، بينما لم يساهم غيرها بصورة كافية في تحقيق الأهداف الوطنية والإقليمية. ومن الضروري دراسة وتحليل أفضل نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الدروس المستقاة من أجل تعظيم فرص نجاح الشراكات الراهنة والمحتملة في المنطقة بين القطاعين العام والخاص.

٥- وبناءً على دعوة من الإسكوا، عقدت ورشة عمل إحداث الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧، في مقر وزارة

---

(١) صممت خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، التي اعتمدت تحديداً إطار عمل استراتيجي لتحفيز الشراكات في منطقة الإسكوا/البلدان العربية، واستمالة مشاركة طيف واسع من أصحاب المصلحة مشاركة تفاعلية. وتأخذ خطة العمل في اعتبارها التحديات المرتبطة بالحفاظ على الجهود المتكاملة والمستدامة لبناء مجتمع المعلومات في المنطقة، بهدف التعاون العربي في إطار شراكة تضم كافة أصحاب المصلحة.

(٢) غير أن هناك أيضاً شراكات بين قطاع عام وقطاع عام وشراكات بين قطاع عام وأطراف دولية. وينبغي أن تزال الحواجز الوطنية والإقليمية بين مثل هذه الشراكات جميعاً.

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عمان، الأردن، واشترك في تنظيمها كل من الإسكوا، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن وشراكة المعرفة العالمية.

٦- وتأتي الورشة وفق الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية وهو "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" وكذلك وفق الإطار الاستراتيجي للإسكوا للإنجازات المتوقعة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما ترد في البند (ب): تنشيط الشراكة من أجل تنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع التركيز بوجه خاص على الأهداف الإنمائية للألفية؛ إضافة إلى "خطة العمل الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات" التي طورتها الإسكوا.

٧- وحضر ورشة العمل ٨٣ مشاركاً، منهم مسؤولون في البلدان الأعضاء معنيون بوضع السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ورياديون في مشاريع تكنولوجيا معلومات واتصالات؛ وأصحاب مشاريع/مهنيون ناشئون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومنظمات من المجتمع المدني لديها خبرة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص في حقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكان الهدف الرئيسي للورشة زيادة قدرات المؤسسات العامة والخاصة في البلدان الأعضاء في الإسكوا على إحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص تركّز على بناء مجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي.

٨- وخلال اليومين الأولين قدّم خبيران من معهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ثماني وحدات تدريب تتعلق بالجوانب الإستراتيجية والتشغيلية والتنظيمية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. وقد غطت المواضيع خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص والهياكل لخدمات البنية التحتية؛ والأطر القانونية والتنظيمية، وتمويل المشاريع؛ وتحليلات الجدوى؛ والمناقصات والمشتريات؛ وحالات دراسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ورصد وتنظيم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وتطوير وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وعرضت خلال اليومين الثالث والرابع لمحة عامة لتنظيم وعمل "شراكة المعرفة العالمية"، ولبرنامجها "الشراكة الإقليمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". كما عرضت أيضاً دراسات حالات من بلدان مختارة تلقي الضوء على أمثلة ناجحة لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أطلق في اليوم الثالث تقرير مشترك للإسكوا وشركة "ألكاتيل-لوسنت" بعنوان "الحزمة العريضة من أجل التنمية في منطقة الإسكوا" وذلك في مؤتمر صحفي عقد في مقر وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمان. واختتمت ورشة العمل بحلقة نقاش حول مستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في منطقة الإسكوا.

أولاً- التوصيات

٩- اتفق المشاركون نتيجة للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع، والتي لخصت في حلقة النقاش، على ما يلي:

(أ) تشهد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحولاً في مفهوم ملكية الأصول من الملكية العامة الصرفة إلى الملكية العامة-الخاصة وإلى الملكية الخاصة بالكامل. ومن المهم تحديد مدى هذا التحول. وعليه فإن التزام الحكومة ورؤيتها الواضحة يكتسبان أهمية حيوية. وينبغي في نهاية المطاف تحديد جوانب الاستدامة والملكية في علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل جيد منذ البداية. ففي حين أن القطاع الخاص، مثلاً، يمكن أن يصبح شريكا في أصول البنى التحتية للخدمات ونوعيتها وكميتها، تقع

مسؤولية توفير الخدمات في النهاية على القطاع العام. وقد يحتاج القطاع العام إلى رصد وتقييم أو تنظيم الخدمات ومزود الخدمات من القطاع الخاص؛

(ب) البيئة التمكينية هي المسألة الأكثر أهمية لضمان نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعليه يلزم خلق بيئة إصلاح متماسكة لتمكين الشراكة بين القطاعين العام والخاص تتضمن عدداً من وحدات بناء أساسية. وتشمل هذه إصلاحات في السياسة العامة لتحرير وظائف القطاع العام، والالتزام على أعلى المستويات (كما في الأردن، حيث هناك التزام ملكي بالمبادرة والتمويل)، وبناء الثقة في البيئة المحيطة بالعلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص. كما تشكل التغييرات داخل الحكومات عاملا هاما، وهي تشمل إعادة هندسة العملية المتصلة بالأعمال والهيكلة الداخلية، وكذلك تحفيز ثقافة المبادرة داخل المؤسسات الحكومية. وإلى أن تكون بيئة الإصلاح والقوانين والسياسات قائمة تماما، قد يكون من الضروري المبادرة بمشاريع تجريبية ناجحة، نظراً إلى أنه من غير المجدي دائماً الانتظار حتى تتحقق البيئة المثالية. فالتطبيقات هي التي ينبغي أن تقود التغيير وليس العكس؛

(ج) يتمثل أحد التحديات الرئيسية التي يلزم التغلب عليها في التحديد الصحيح للمجالات ذات الأولوية في منطقة الإسكوا التي يستطيع أن ينخرط فيها القائمون بالشراكة بين القطاع العام والخاص. وبصورة أولية ينبغي على أصحاب المصلحة في المنطقة تحديد التطبيقات الصحيحة ذات المردود السريع والمجالات ذات الأثر الأضخم. ويعتقد الأردن أن التعليم الإلكتروني واحد من مجالات الأثر المرتفع التي لها أثر اجتماعي-اقتصادي كبير. فمثلاً، غالباً ما تنحو مشاريع الحكومة الإلكترونية تجاه التركيز على تطبيقات الطرف الخلفي بدلاً من الطرف الأمامي، بينما الأخيرة هي الأكثر فائدة للمواطنين والأكثر جاذبية للمستثمرين؛

(د) بسبب الخوف من الفشل يتردد كثير من المسؤولين في القطاع العام وكذلك من الشركاء المحتملين من القطاع الخاص في المبادرة إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات قوية لتشجيع مناخ لإقامة المشاريع في القطاع العام. وينبغي بذل الجهود لتشجيع إقامة مشاريع القطاع العام في حقل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولجذب المستثمرين من القطاع الخاص؛

(•) تبادر الحكومات في منطقة الإسكوا عادة إلى طرح أفكار مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وينبغي توسيع هذه العقلية لإعطاء القطاع الخاص حرية المبادرة في المشاريع الخاصة به. وفي حالات كثيرة، يمكن أن تطول الفترة الزمنية بين المبادرة بمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص والموافقة عليه من داخل الحكومة إلى أكثر من ٢٤ شهراً، وإن كان ذلك يختلف من بلد إلى آخر. ولهذا هناك حاجة ماسة لتغيير آلية مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص التي يبادر بها القطاع العام لجعلها أسرع وأكثر كفاءة؛

(و) يمكن أن يساعد خلق وحدات شراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارات محددة (مثل وزارة المالية) على توليد الأفكار ونقل المعرفة وتطوير مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص داخل البلدان الأعضاء. وربما كانت هناك طريقة بديلة هي خلق هيئة مركزية ولكن شبه حكومية لتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وينبغي أن تعطى هذه الهيئة شبه الحكومية نوعاً من الاستقلال الذاتي ومخصصات مستقلة من الميزانية الوطنية فقط لغاية تحقيق شراكة مع القطاع الخاص بكفاءة. وهذا مشابه بطريقة ما لوكالات التنمية الصناعية، في بعض البلدان، والتي يعهد إليها عادة بالموافقة على مشاريع القطاع

الخاص، ولكن مع التركيز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص بصورة عامة بدلاً من التركيز على التصنيع فقط؛

(ز) يمكن أن يساعد إنشاء مركز معرفة إقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعامل مع الاهتمام الذي أبداه أصحاب المصلحة المختلفون من منطقة الإسكوا طوال الاجتماع في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ويمكن لمثل هذا المركز تقديم خدمات عديدة، تشمل المعلومات و"أفضل الممارسات" عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المنطقة، وإحداث شبكة لوحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستثمرين، وخلق الفرصة للحوار والتعاون، ورعاية التدريب وبناء القدرات، وتوفير الدعم لمنظمات الشراكة بين القطاعين العام والخاص الموجودة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وإصدار نشرة إخبارية منتظمة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(ح) يتمثل أحد أكبر عوائق إحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمار الخاص الجديد إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة في أن عدداً قليلاً من مشاريع الشراكة الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص يجري تحليلها تحليلاً كاملاً وإعدادها كصفقات "قابلة للتمويل". ويمكن أن يساعد إحداث مرفق إقليمي لتطوير المشاريع في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدعم تحديد وإعداد استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على زيادة عدد الاستثمارات الناجحة في المنطقة حتى في غياب الإطار القانوني والتنظيمي الصحيح.

ثانياً- مواضيع النقاش

١٠- يُعرض في الأجزاء التالية ملخص للمواضيع التي تم التطرق إليها خلال جلسات الاجتماع:

ألف- خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهياكل خدمات البنية التحتية

١١- أبرزت الوحدة التدريبية الأولى التحديات التي تعيق توفير خدمات البنية التحتية، وكيف يمكن لتكوين الشراكات بين القطاعين العام والخاص أن يساعد في مواجهة هذه التحديات التي تشمل عدم كفاية النفاذ، وعدم الكفاءة، والافتقار إلى التمويل. وتناولت الوحدة بتفصيل أكثر ست تقنيات مختلفة لتشكيل شراكات بين القطاعين العام والخاص وهي: تأسيس الشركات؛ تعاقدات الخدمة؛ تعاقدات الإدارة؛ التأجير؛ البناء والتشغيل ونقل الملكية/البناء والتملك والتشغيل؛ وخصخصة الملكية. كما أكدت الوحدة على الحاجة إلى الفهم الحريص للاحتياجات والخيارات الأكثر ملاءمة، والإعداد والالتزام المطلوبين قبل انتقاء الخيار الأفضل لصفقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

باء- السياسات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٢- تناولت الوحدة الثانية دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص ضمن السياسة الشاملة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاحات المؤسسية. وعرضت إحصاءات دولية عن استثمارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك استثمارات

الاتصالات حسب المنطقة والاستثمارات في منطقة الإسكوا. كذلك ألقت الضوء على الممارسات الجيدة المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسسي والتنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية مختارة لدعم القطاع العام، وكذلك على المخاطر المرتبطة بدعم القطاع العام وكيفية تقليلها إلى أدنى حد. ونوقشت أيضاً دراسة حالة بعنوان: "شراكات فيكتوريا" – إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص في فيكتوريا، استراليا، كما لخصت الدروس المستقاة الأكثر أهمية، ومن بينها وضع أهداف واضحة والقيام بتحليل صحيح للمخاطر والمرونة.

جيم- متطلبات التقييم المسبق وتحليل جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٣- تناولت الوحدة الثالثة تحديد وانتقاء مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مبرزة القيود والخصائص المشتركة، وأمثلة عن القطاعات التي طبقت فيها. كما عُرضت الخطوط العريضة لتقنيات تحليل جدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والبيئية. كما نوقشت تقنيات هيكلة المخاطر في شكل مصفوفات توزيع ركزت على النقطة الهامة، وهي أن من الأفضل توزيع كل من المخاطر إلى الطرف (العام أو الخاص) الأقدر على إدارته. وعرضت أيضاً دراسة حالة بعنوان "برمجة نظام البناء والتملك ونقل الملكية لمكتب النقل البري في الفلبين"، التي وضّحت عوامل النجاح الرئيسية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مثل النهج الاستباقي، وخلق الوظائف والتمكين، والتنظيم السليم وضمان الميزة التنافسية طويلة الأمد للخدمات العامة.

دال- دراسة حالة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص

١٤- عرضت الوحدة الرابعة خطوطاً عريضة لطرق تحديد وانتقاء وتقييم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك الهياكل المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ألقت الوحدة الضوء على عدة حالات دراسة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بينها ما يلي:

(أ) عقد الإدارة: مقر إدارة لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فرجينيا، الولايات المتحدة؛

(ب) عقد التأجير: خدمة نيو برونسويك-خدمات حكومة إلكترونية للكنديين؛

(ج) عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية: بوابة خدمة التوصيل الإلكتروني - بوابة في لغتين في هونغ كونغ، طورت من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص في التصميم والبناء والتملك والتشغيل؛

(د) عقد البناء والتملك والتشغيل: التشبيك الريفي في إستونيا - ضمان وصل المناطق الريفية والمناطق قليلة السكان؛

(•) شراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحكومة المحلية: بوابات الويب لحكومات الولايات في الولايات المتحدة؛

(و) عقود تزويد خدمات متعددة: ملء استمارات الضرائب مباشرة على الإنترنت في تشيلي؛ ممر الوسائط المتعددة في ماليزيا؛ برنامج مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية، والاشتراك المجاني للإنترنت، والقرية الذكية.

هاء- مدخل لتمويل المشاريع: المبررات وخصائص البنية والتمويل

١٥- عرّفت الوحدة الخامسة أساسيات تمويل مشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتبين أن هذه الوحدة كانت مناسبة جداً، وذلك لارتفاع معدلات إقراض المشاريع (٣٠ في المائة خلال ٢٠٠٥-٢٠٠٦) وزيادة الطلب على البنية التحتية في الشرق الأوسط الذي تجاوز ٢٥ مليار في عام ٢٠٠٦ وإنشاء ١٢٠ مشروعاً على مدى السنوات الخمس التالية. ونوقشت نهج تمويل الديون "المدرجة في الميزانية" وتمويل المشاريع "غير المدرجة في الميزانية"، كما نوقشت العناصر والأطراف الأساسية المعنية بتمويل المشاريع. وسُلط الضوء على مخاطر المشاريع، وهي المخاطر التقنية والمالية والبيئية والسياسية، إلى جانب طرق توزيع هذه المخاطر بين الأطراف المشاركة. وفي الختام تطرقت الوحدة للاتجاهات العالمية في تمويل المشاريع، وبصورة أساسية: مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية؛ ونشوء تقنيات إدارة المخاطر؛ وتعميق أسواق رأس المال في البلدان الناشئة؛ وإصدار السندات في بعض أسواق البلدان النامية.

واو- تقنيات المناقصات والمشتريات للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

١٦- ناقشت الوحدة السادسة الغرض من مشتريات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهدافها وغاياتها، كما حددت الخيارات المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقاً لحجم المشروع، وخطوات المشتريات التي تم تحديدها كما يلي: تعيين فريق المشروع الحكومي؛ وتنفيذ توصيات دراسة جدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ وإعداد وإصدار وثائق تحديد الأهلية المسبقة؛ وتطوير وثائق المناقصات للشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما عرضت دراسة حالة عن نهج الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق النفاذ الشامل للهاتف "لصالح الفقراء" في تشيلي، موضحة الممارسات الجيدة لمناقصات ومشتريات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

زاي- وحدة التقيد بالعقود ورصد الأداء التقني والتنظيم

١٧- وضحت الوحدة السابعة الغرض من رصد الأداء التقني والتنظيمي للشراكات بين القطاعين العام والخاص. وغطت أهمية الرصد، وكيفية إدارة عملية الرصد، وكيفية إدارة المنازعات المتعلقة بالعقود والأداء. وأكّدت الوحدة على أهمية استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لضمان القدرة على الإنجاز، وأوضحت بعض أفضل الممارسات التنظيمية لإدارة العقود، بما في ذلك تبادل المعلومات، والتشاور، والاتساق، وقابلية التوقع، والمرونة، والمساءلة، والشفافية، والفترة الفاصلة التي تحددها اللوائح بين أوقات مراجعة وتأثر الدفع.

حاء- الأطر المؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص: تطوير وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص

١٨- غطت الوحدة الثامنة سياسات وقوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي لا يمكن بدونها وضع الأطر المؤسسية المناسبة لمثل هذه الشراكات. وعرضت هذه الوحدة فوائد إنشاء وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي يمكنها، رغم أنها غير ضرورية دائماً، أن تجعل المعاملات أسهل وأسرع

وأرخص، وأن تحافظ على المعرفة المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما وضحت الوحدة أيضاً الخيارات الرئيسية وأفضل الممارسات لوحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مثل:

(أ) السلطات العامة المجمعة مقابل السلطات المفككة؛

(ب) الاقتراض العام الجديد: تحليل خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المطلوبة مقابل تلك "المُشجعة"؛

(ج) صلاحيات وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: صلاحيات تشجيعية مقابل صلاحيات منح الموافقة؛

(د) المؤسسات المترابطة لقطاع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: شبكات رسمية مقابل شبكات غير رسمية أو شبكات تقام لغرض محدد؛

(•) تنظيم وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مصفوفة وظيفية (قانونية ومالية وغيرها) مقابل تخصص قطاعي؛

(و) نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص والهياكل وإجراءات التشغيل المعيارية: مطلوبة مقابل أخرى توضع لأغراض محددة؛

(ز) الموارد البشرية والمهارات لوحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص: من الداخل أو متعاقد معها من الخارج؛

(ح) موارد إعداد مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: مؤقت مقابل مرفق لتطوير مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

(ط) التدريب وبناء القدرات للشراكة بين القطاعين العام والخاص: مؤقت مقابل شبكة لمؤسسات التدريب المحلي.

١٩- عرضت أيضاً دراسة حالة عن جنوب أفريقيا تبين إنشاء ناجحاً لبنية تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في فترة ما بعد التمييز العنصري من خلال تمويل من بنك التنمية لأفريقيا الجنوبية وشراكات القطاعين العام والخاص.

طاء- عروض "شراكة المعرفة العالمية"

٢٠- خصص اليوم الثالث لعرض لمحة عامة عن عمل وتنظيم " شراكة المعرفة العالمية" وكذلك عن برنامجها "الشراكة الإقليمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، ما وفر للمشاركين في ورشة العمل فرصة لمعرفة المزيد عن مشاريع الشراكة المحتملة أو لكي يصبحوا أعضاء أو شركاء في "شراكة المعرفة العالمية".

٢١- وقدم مندوبو "شراكة المعرفة العالمية" لمحة عامة عن هيكل "شراكة المعرفة العالمية" ومشاريعها وبرامجها. ومجال تركيزها الرئيسي هو المعرفة من أجل التنمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على شراكات أصحاب المصلحة المتعددين. وتضم "شراكة المعرفة العالمية" ١٠٥ أعضاء وتغطي سبعة أقاليم[٣]. وهي نشطة في بناء الشراكات ولديها توجه شمولي، يعتمد على مكامن قوة القطاعات المختلفة. والمواضيع الأربعة الرئيسية التي تركز عليها المنظمة هي: الوصول إلى المعرفة؛ والتعليم؛ وتقليص الفقر؛ وحشد الموارد. وفوائد الانضمام إلى عضوية "شراكة المعرفة العالمية" هي التعاون في أنشطة تبادل المعرفة، ونشر الممارسات الجيدة، وتوسيع التحالفات الاستراتيجية، والعمل المشترك لحشد الموارد.

٢٢- وكانت الفرصة سانحة لأعضاء "شراكة المعرفة العالمية" الراهنين لعرض مشاريع منظماتهم ونطاق عملها:

(أ) قدمت الإسكوا موجزاً عن خلفية دورها كمؤسسة خبيرة تخدم المنطقة، إذ أنها تقوم بدراسات وتنظم اجتماعات وتقدم استشارات للحكومات وتنفذ مشاريع تجريبية. وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي إحدى الشعب الخمس الرئيسية في الإسكوا، وهي تركز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وتعدّ الشعبة دراسات ولمحات مختصرة للمنطقة فيما يتعلق بمجتمع المعلومات، وتعقد اجتماعات لمجموعات الخبراء وورش عمل لبناء قدرات الدول الأعضاء. وقد أنشئت شبكات عديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كان آخرها يتعلق بالمصدر المفتوح الحر ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما بادرت إلى إنشاء شبكة معرفة لشبكات تتألف من نقاط نفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد لوحظ أن هذه المشاريع جميعها تعتمد على الشراكات ولذا ينبغي تعزيزها من خلال العضوية في "شراكة المعرفة العالمية"؛

(ب) تمهد وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر الطريق لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث السياسة والتنظيم والاستراتيجية. وتنفذ عدداً من المشاريع التي تشجع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وتدير برنامجاً وطنياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بعنوان "مبادرة مصر لمجتمع المعلومات"؛

(ج) تستضيف جمعية التنمية المستدامة في مصر عدة برامج دولية ومحلية لتنمية الشباب وتديرها وتنفذها. وتمكّن هذه البرامج الشباب من تحديد المشاكل ذات الأولوية التي تواجههم وتواجه مجتمعاتهم، وتعدهم لمواجهة تلك المشاكل وكذلك لمواجهة تحديات بيئة اليوم دائمة التغير. ومشروعها التالي هو إنشاء منبر للدفع الإلكتروني، وتسعى المنظمة إلى البحث عن شركاء لها؛

(د) تهدف مؤسسة العلوم والفنون إلى تزويد خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدات للتطوير التعليمي والمهني. وقد ركّزت خبرتها في إيران على تجهيز شبكة من المدارس العليا في إيران تربط ٦٠ ٠٠٠ طالب في ١٨٠ مدرسة ثانوية، لتساعد في نهاية الأمر صغار السن على إيجاد وظائف وبدء مهن وأعمال في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأقامت مؤسسة العلوم والفنون نوادي إلكترونية، ومجتمعات أكاديمية افتراضية تتراوح من الروبوتية إلى التكنولوجيا البيولوجية إلى الفنون. وكانت هذه

---

(٣) أقيمت شبكات إقليمية لـ "شراكة المعرفة العالمية" للأقاليم السبعة التالية: أفريقيا، أوروبا الوسطى والشرقية، شرق آسيا، أمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوقيانيا وجنوب آسيا.

المؤسسة أول من استخدم نظام لينوكس في إيران، كما أنها طوّرت "طرابا" وهو متصفح صوتي لضعيفي النظر. ويتركز معظم عملها في المناطق المحرومة مثل بام وزاهدا؛

(•) المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج ومقره القاهرة، مصر، هو منظمة لا تتوخى الربح. وهذا المركز، الذي أنشأه عام ١٩٩٢ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتستضيفه الحكومة المصرية، يقدم خدمات تقنية ومهنية وتنموية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأجهزة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢٣- بحثت "شراكة المعرفة العالمية" فرص ارتباطاتها الإقليمية من خلال عرض بعنوان عمل "شراكة المعرفة العالمية على المستوى الإقليمي - عرض للشبكة الإقليمية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، التي يمكن للمنظمات الانضمام إليها كشركاء أو أعضاء أو مستشارين أو أصدقاء لشراكة المعرفة العالمية. وتقدم شراكة المعرفة العالمية لأعضائها تمويلاً لبداية المشاريع ومساعدة على تقديم طلبات التمويل؛ وإمكان استخدام الإسم التجاري لشراكة المعرفة العالمية؛ وأهلية التقدم للحصول على مكافأة المشروع البارز؛ وإدراجهم في سجل شراكة المعرفة العالمية؛ واحتمال توسيع مشاريعهم.

٢٤- كما بحثت شراكة المعرفة العالمية الجوانب المختلفة لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين في عرض بعنوان "شراكات أصحاب المصلحة المتعددين - النموذج والمنافع ودراسات حالة"، تناولت فيه بالتفصيل طبيعة شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، والتي تقوم على تقاسم الشركاء لمسؤولياتهم ومواردهم ومعارفهم والعمل معاً كفريق. وعادة يكون لدى كل شريك خبرة في مجال محدد، مع اختصاصات رئيسية ومصالح استراتيجية. وبحث العرض أيضاً عوامل النجاح في إنشاء شراكات أصحاب المصلحة المتعددين وحدد الخطوات الرئيسية في عملية هذه الشراكة: استكشاف الشراكة؛ بناء الشراكة؛ صون الشراكة. كما قدم العرض مثالاً لشراكة ناجحة هي "الأعمال المصرفية على الهاتف المحمول في ساموا". وتتيح هذه المبادرة للعائلات الريفية التي لا تستطيع الوصول إلى البنوك على البر الرئيسي إجراء تحويلات نقدية إلى البنوك من خلال شركة الاتصالات بمجرد شحن المبلغ على الهاتف وإرساله عبر نظام الرسائل القصيرة. وفي ختام تقديم العروض توزع المشاركون على مجموعات في موائد مستديرة، وطلب من كل مجموعة مناقشة واقتراح أفكار لمشاريع ثم عرض فرص الشراكة المحتملة على باقي المشاركين. وجرى تناول هذه الأفكار بتفصيل أكثر في قسم "مناقشات المجموعات".

ياء- عروض ودراسات حالات قدمها المشاركون

٢٥- عرض المشاركون من البلدان الأعضاء في اليوم الرابع في جلستين مختلفتين دراسات حالات ناجحة لشراكات بين القطاعين العام والخاص في المنطقة.

٢٦- بحث المستشار الإقليمي للإسكوا عبد الإله الدويجي المبادىء التوجيهية وأنماط الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عرض بعنوان "بناء الشراكات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، واضعاً الشراكات في سياق مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وملقياً الضوء على الوضع الإقليمي من حيث عوائق النجاح وأولويات الاستثمار الراهنة. ومن الجدير بالملاحظة أن معظم الاستثمارات في منطقة الإسكوا يتركز في العقارات والتجارة، بينما الاستثمار في صناعات المعرفة منخفض جداً. وطرح العرض أيضاً النمط المقترح لشراكات خطة العمل الإقليمية للإسكوا، وأعطى أمثلة عن الشراكة في مشاريع الإسكوا لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل " أكاديميات أنظمة الشبكات الإلكترونية في الجامعات العراقية".

٢٧- وبحث مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني في الأردن طرق تحديد المشاريع المحتملة في الشراكات بين القطاعين العام والخاص في عرض بعنوان" تحديد فرص الحكومة الإلكترونية – إمكانية لشراكات بين القطاعين العام والخاص، وجهة نظر البنك الدولي"، أوضح فيه الأسئلة والمسائل المتنوعة التي عالجها مسح البنك الدولي عن الحكومة الإلكترونية.

٢٨- وبحثت جمعية الكومبيوتر العراقية الجوانب الاجتماعية والثقافية لمجتمع المعرفة وأثره على التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في "مبادئ شراكة تكنولوجيا المعلومات – رؤية عربية". وأوضح العرض بالتفصيل الطبيعة الفريدة لتكنولوجيا المعلومات؛ فهي أكثر من مجرد أداة إذ أنها أيضاً مورد ومنبر وجسر نحو تحقيق بيئة الكترونية جديدة. وأشار العرض أيضاً إلى التحديات التي تواجه مجتمع المعرفة في تحويل المعرفة إلى أداة إنتاج، وألقى الضوء على "الفكرة" كمؤشر جديد للتنمية في مجتمع المعرفة.

٢٩- كما قدمت "المبادرة التعليمية الأردنية" شرحاً مفصلاً لتجربتها الناجحة كشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورؤيتها بأن تصبح نموذجاً للشراكة الفعّالة بين القطاعين العام والخاص تدعم الإصلاح لتوليد القيمة من خلال التعليم. وقد أطلقت المبادرة عام ٢٠٠٢ في المنتدى الاقتصادي العالمي، وتشكلت في الأصل من مجموعة من منظمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير الربحية التي اجتمعت من أجل تحسين التعليم داخل بلد نام، وقد اختير الأردن بسبب شبابه والالتزام الملكي وتركيزه على التعليم. وللمبادرة ثلاثة مسارات هي: مدرسة الاستكشاف، وهي شبكة من ١٠٠ مدرسة حكومية في عمان اختيرت لإنشاء تكنولوجيا الصف المدرسي والمنهج الإلكتروني؛ والتعلم مدى الحياة؛ والتدريب.

٣٠- وعُرضت التجربة اليمنية بالتفصيل في عرض بعنوان "وضع شراكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليمن". واليمن هو الأقل نمواً بين البلدان الأعضاء في الإسكوا. وتعتقد الحكومة اليمنية أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي مفتاح التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولهذا طوّرت رؤية ٢٠٢٥، مبرزة أهمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها وخدماتها، وشهد البلد نمواً مذهلاً في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في السنوات الخمس الماضية. وتشمل الشراكات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأسيس جمعية محلية للحاسوب عام ٢٠٠٤ لتسهيل وصول اليمنيين للحواسيب الشخصية. كما شهد عام ٢٠٠٤ إطلاق شركتين خاصتين للهواتف المحمولة وهما سبأفون وسبيستل يمن.

٣١- وبُحثت التجربة الفلسطينية في عرض قدمه "منتدى شارك الشبابي" بعنوان "خطوة إلى الأمام - تزويد الشباب بالمهارات والتدريب وفرص العمل من خلال مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وقد أطلقت مبادرة "شارك" في الأصل عام ١٩٩٦ من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تنمية الشباب في فلسطين، وأصبحت مستقلة عام ٢٠٠٣. وهي تقوم بتنسيق عمل ٢٢ مركزاً في غزة والضفة الغربية، بالشراكة مع البلديات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأحد مشاريعها الرئيسية هو "خطوة إلى الأمام"، وهو يقدم الإرشاد للمتخرجين في المجال الوظيفي، وخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يوفر تدريباً ميدانياً ودورات تعليمية والنفاذ إلى مراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المبادرات الناجحة التي استهدفت الشباب ما يلي: تزويد مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب؛ التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتشجيع الشراكات بين مبادرة "شارك" والقطاعين العام والخاص لتوليد فرص عمل للشباب (مهن إلكترونية).

٣٢- وألقى السيد منصور فرح، رئيس فريق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، الضوء على واحدة من شراكات الإسكوا الناجحة بين القطاعين العام والخاص في عرض بعنوان "الشراكة من أجل تنمية المجتمع المحلي - مشروع المجتمع المحلي الذكي". وهدف هذا المشروع هو زيادة العمالة وتقليص الفقر في المناطق الريفية من خلال التمكين المحلي وبناء القدرات. ويتشكل كل مشروع مجتمع محلي ذكي من مرفقين يكمّل أحدهما الآخر، هما المركز التكنولوجي المتعدد الأغراض، ووحدة إنتاج الأغذية الزراعية، ويضمن التفاعل بينهما الاستدامة بالإضافة إلى التعاون مع المجتمع المحلي والبلدية. وتوجد في الوقت الراهن مشاريع لمجتمع محلي ذكي في العراق والجمهورية العربية السورية واليمن، بودر بها من خلال مذكرات تفاهم مع الحكومة والمنظمات غير الحكومية في هذه البلدان.

كاف- مناقشات المجموعات

٣٣- جرت مناقشات المجموعات في اليوم الثالث خلال حلقات نقاش أدارتها "شراكة المعرفة العالمية" عن المشاريع الإقليمية المحتملة، وكذلك خلال الجلسة الختامية لورشة العمل في حلقة نقاش لفريق خبراء يتشكل من خبراء من الأطراف الأربعة المنظمة لورشة العمل: الإسكوا و"شراكة المعرفة العالمية" ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن ومعهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣٤- وقدم المشاركون من قطاعات ومنظمات مختلفة خلال المناقشات التي أدارتها "شراكة المعرفة العالمية" أعمالهم، ومن بين هؤلاء:

(أ) شبكة "نيت كور" Net Corps: وهي منظمة غير حكومية أردنية تهدف إلى تعزيز التنمية المجتمعية من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتدرب المنظمة الناس/الطلاب من المجتمعات المحلية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات المتعلقة بها حتى يستطيعوا بدورهم تدريب الآخرين، كما تقوم بتشجيع الريادية المهنية بين الشباب؛

(ب) الجمعية الأردنية للحواسيب: تدرب المتخرجين على مهارات السوق لتحسين فرص توظيفهم وتهيئتهم للعمل في السوق، وذلك من خلال برامج تدريب يسيرة المنال؛

(ج) وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية: تيسّر العناصر التي ستساعد فلسطين على بلوغ مجتمع المعرفة. وقد كان انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد حافزاً قوياً لاستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للتغلب على هذه العوائق؛

(د) وزارة الاتصالات اللبنانية: دور الوزارة داعم للمنظمات غير الحكومية، لا مالياً فحسب ولكن أيضاً في التخطيط والتنظيم. فالقطاع الخاص قوي جداً ويساعد على تشجيع تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالأخذ بالحزمة العريضة يعود إلى ديناميكية القطاع الخاص، وإن لم يكن منظماً بعد.

٣٥- بعد أن تعرّف المشاركون على طبيعة عمل ومشاريع كل منهم، وجدوا الكثير من الجوانب المشتركة والمتكاملة التي انتفع بها بعدئذ في التمارين الجماعية التي جرت في نهاية اليوم الثالث للتفكير بشراكات إقليمية قابلة للبقاء. فعلى سبيل المثال، اقترحت شبكة حاضنة إقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالانتفاع من مشاريع حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين. واقترحت أفكار أخرى لبرنامج "شراكة المعرفة العالمية" الإقليمي المحتمل للشراكة بين القطاعين العام والخاص في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شملت ما يلي:

(أ) دكان إلكتروني إقليمي للنساء في المناطق الريفية (أعمال حرفية)؛

(ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للحفاظ على البيئة؛ جمع طلاب من برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة معاً في حاضنة لدعم البيئة على المستوى الإقليمي؛

(ج) مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل السلام يستند إلى مراكز سلكية ولاسلكية ومواقع على الانترنت؛

(د) أغراض تعليمية من بينها ألواح للقصص وكراسات باستخدام مواد من الانترنت لتشجيع التنمية وتوسيع المدارك حول المسائل الصحية؛

(•) بوابة تعلم من أجل التنمية المجتمعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة المتخرجين على اكتساب المهارات الكافية لدخول قوة العمل؛

(و) بوابة عربية لتسديد الأموال إلكترونياً وعن طريق الهاتف المحمول تخدم التجار والمستهلكين؛

(ز) مركز دعم مهني افتراضي؛

(ح) مركز إيداع إلكتروني لأبحاث الباحثين والمفكرين العرب.

٣٦- اختتم اليوم الأخير لورشة العمل نقاش لفريق من الخبراء بهدف تلخيص النقاط الرئيسية التي جرى الاطلاع عليها خلال ورشة العمل وبحث خريطة الطريق ومستقبل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الإسكوا. وقد أدار النقاش السيد أيمن الشربيني، الموظف الأول في تكنولوجيا المعلومات في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا. وشمل فريق الخبراء ممثلين عن "شراكة المعرفة العالمية" ومعهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ووزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن والإسكوا. وتمحور النقاش حول التحديات وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة لمنطقة الإسكوا، وتوصيات لجلب كل فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الكاملة لأصحاب المصلحة المعهود لهم ببناء مجتمع المعلومات في منطقة الإسكوا.

٣٧- واتفق عموماً على أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليست هدفاً بحد ذاتها، لكنها وسيلة لبلوغ غاية. وفي سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخصوصاً فيما يتعلق ببناء مجتمع المعلومات، تعتبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك شراكات أصحاب المصلحة المتعددين وسائل لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية-الاقتصادية.

ثالثاً- إطلاق: الحزمة العريضة من أجل التنمية - الشراكة بين ألكاتيل-لوسنت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

٣٨- في اليوم الثالث، وفي مؤتمر صحفي عقد في مقر وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن، أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وشركة ألكاتيل-لوسنت تقريراً مشتركاً عن "الحزمة العريضة من أجل التنمية في منطقة الإسكوا: تعزيز النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمع المعرفة العالمي".

٣٩- وألقى السيد يوسف نصير، رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، كلمة افتتاحية عرض فيها الخطوط العريضة لأنشطة شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، كما عرض رؤية الإسكوا فيما يتعلق بمفهوم الحزمة العريضة من أجل التنمية وشراكتها مع الكاتيل-لوسنت. وأبرز دور التقنيات الجديدة مثل الحزمة العريضة واللاسلكية في ردم الفجوة الرقمية وتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة في المنطقة، خصوصاً تلك التي تؤدي إلى تحسن في العناية الصحية والتعليم والخدمات العامة. وتحدث السيد نصير بالتفصيل عن ازدهار الحزمة العريضة منذ التسعينات والاختلال الإقليمي في توزيعها، حيث تسجل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة من المجموع الكلي للمشتركين لا تتعدى ١ في المائة. وأضاف شارحاً كيف أن شراكة الإسكوا مع ألكاتيل-لوسنت تقدم مثالاً جيداً للنهج الذي تتبعه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جسر الفجوة الرقمية اعتماداً على تجربتي المنظمتين اللتين تكمل إحداهما الأخرى. ونوه بأن التقرير يلقي الضوء على إمكانية التنمية الضخمة في منطقة الإسكوا وهي تتجه نحو ثورة الحزمة العريضة، وأن القصد منه مساعدة أصحاب المصلحة في تطوير الحزمة العريضة في المنطقة.

٤٠- وألقى السيد تييري ألبراند، نائب رئيس ألكاتيل لوسنت الكلمة التالية، والتي شرح فيها كيف أن التقرير المشترك هو جزء من خطة عمل الإسكوا لسدّ الفجوة الرقمية، وأن فكرته تكونت خلال المؤتمر التحضيري للقمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي عقد في دمشق عام ٢٠٠٤. ومضى ليصف "مبادرة الجسر الرقمي" التي أطلقتها ألكاتيل-لوسنت والتي تقوم على الإيمان بدور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كأداة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. وسيبلغ عدد مستخدمي الانترنت المليار نسمة في أقل من عشر سنوات، معظمهم من المناطق الحضرية والضواحي، في حين أن النفاذ نادر في المناطق الريفية والمعزولة. علاوة على ذلك، فإن النفاذ إلى الإنترنت في بلدان ناشئة كثيرة باهظ الثمن ومن نمط الحزمة الضيقة؛ وتوفر المحتوى المناسب هو مفتاح توسيع القدرة على الوصول والنفاذ إلى الانترنت. ثم شرح السيد ألبراند النشاطين الرئيسين لمبادرة الجسر الرقمي وهما: تطوير مشاريع تجريبية في المناطق الريفية والبلدان الناشئة، وتطوير محتوى مناسب وتطبيقات وخدمات للمجتمعات المحلية.

٤١- وقدم السيد منصور فرح، رئيس فريق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسكوا، لمحة عامة موجزة عن التقرير المشترك للإسكوا وألكاتيل-لوسنت، والذي بدأ العمل عليه بناء على مذكرة تفاهم وقعت عام ٢٠٠٥. وأشار إلى أن مبرر التقرير ليس تقديم دراسة فحسب، بل أساساً تطوير أداة لتشجيع العمل. وتبرز الدراسة كيفية تغيير الحزمة العريضة للمشهد العام للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير فرصة لتسريع التنمية الاجتماعية-الاقتصادية، وهي تستند إلى التكامل بين خبرة إحدى الشركات الرائدة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية في العالم (ألكاتيل-لوسنت) وخبرة الذراع الإقليمي للأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية (الإسكوا).

٤٢- بعد ذلك شرح السيد سهيل مارين، مدير الجسر الرقمي في الكاتيل-لوسنت، نتائج وتوصيات التقرير. ومن بعض النتائج الرئيسية التسارع المذهل للنفاذ إلى الحزمة العريضة في البلدان المتقدمة بسبب تقديم رزمة شاملة قادرة على المنافسة، والحاجة إلى التركيز على العوامل التي لها أثر على العرض والطلب فيما يخص الحزمة العريضة في المنطقة. وشملت التوصيات تخفيض أسعار الحزمة العريضة عن طريق عرض خدمات شاملة؛ وتحسين التوصيلية الإقليمية والتقارن؛ وتحسين العوامل التقنية والبشرية المتعلقة بجودة الخدمة؛ وتزويد محتوى عربي محلي مناسب وتطبيقات مناسبة؛ وجعل إدخال الحزمة العريضة جزءاً من التزام المشغلين بتقديم الخدمة الشاملة.

رابعاً- تنظيم الأعمال

ألف- المكان والتاريخ

٤٣- عقد الاجتماع في وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمان، الأردن، من ٢٧ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧.

باء- الافتتاح

٤٤- أكّد السيد منصور فرح، الموظف الأقدم في تكنولوجيا المعلومات ورئيس فريق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، أن هذه الورشة هي طريقة ملموسة لتوضيح كيفية عمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال الجمع بين منظمات غير حكومية ومنظمات دولية وشركات خاصة.

٤٥- وألقى السيد عمر حمدي عبد الغني، المدير الإداري لـ "إيه.جي.إنت" (A.G.ENT) الاستشارية وممثل "شراكة المعرفة العالمية"، كلمة تمهيدية للكلمات الافتتاحية، قائلاً إنه يأمل أن تكون ورشة العمل بداية لعدد من شراكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤٦- ثم ألقى السيد يوسف نصير، رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كلمة افتتاح الاجتماع. وتطرق في كلمته إلى تقارب القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المدني والدور الحيوي الذي تلعبه الشراكات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خصوصاً في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وألقى الضوء على الهدف الرئيسي من ورشة العمل وهو زيادة قدرات المؤسسات العامة والخاصة في البلدان الأعضاء للإسكوا على إحداث شراكات بين القطاعين العام والخاص تركّز على بناء مجتمع المعلومات على المستويين الوطني والإقليمي. وأشار إلى أن خطة عمل الإسكوا الإقليمية تؤكد الحاجة إلى شراكة أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه يمكن تبني نماذج شراكة محددة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير مواطن القوة لهذين القطاعين. وبرغم قلة قصص النجاح في المنطقة، أكد السيد نصير أن هذه القلة كانت ناجحة جداً وينبغي دراستها وتحليلها للاطلاع على أفضل الطرائق واكتساب الدروس. ومضى بعد ذلك ليعرض الخطوط العريضة لهيكل ورشة العمل وللمواضيع التي ستناقش، والتي تغطي الجوانب الهيكلية والتشغيلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص ودراسات حالة لبلدان مختارة. كما جذب الانتباه إلى أن إطلاق تقرير ألكاتيل-لوسنت/الإسكوا حول الحزمة العريضة سيتم في اليوم الثالث.

٤٧- وألقى معالي السيد باسم روسان، وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردني، الكلمة الثانية، وشكر فيها الإسكوا لتنظيمها ورشة عمل مفيدة وفي الوقت المناسب، مؤكداً على أن "الاجتماع معاً هو بداية، والبقاء معاً تقدم، والعمل معاً نجاح". ثم ألقى الوزير الضوء على الجهود التي قامت بها وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعظيم الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوجيه الأردن نحو مجتمع المعلومات. وأشار إلى أنه تم تحرير قطاع الاتصالات بالكامل في عام ٢٠٠٥ وهو الآن ناضج ولديه ميزة تنافسة مرتفعة، ما أدى إلى تحسينات مذهلة في الإنتاجية والكفاءة. غير أنه لازالت هناك فسحة لتسارع أكبر بالتركيز على مجالات قوية، مثل النفاذ إلى الانترنت والحاسوب الشخصي، لا يمكن تحقيقها دون شراكة. وأضاف بعض الأمثلة عن الشراكات الناجحة في مبادرات الأردن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل: القرية الإلكترونية، والمبادرة التعليمية الأردنية، وبرنامج شبكة الحزمة العريضة الوطنية التي ستربط المدارس والكليات ومحطات المعرفة في أرجاء الأردن، وإعداد ٢٠٠ مدرسة لوصلها هذا العام. واختتم السيد روسان بملاحظة هامة مفادها أن نموذج القطاع العام-الخاص القائم على الاحتياجات هو الذي يضمن النجاح والاستدامة الاقتصادية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه.

جيم- المشاركون

٤٨- حضر الاجتماع ٢٥ مشاركاً من سبعة بلدان أعضاء في الإسكوا هي الأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين والعراق ومصر واليمن، وكذلك مشاركان من كل من إيران والجزائر (دعيا وغطيت تكاليف مشاركتهما من قبل "شراكة المعرفة العالمية"، المشتركة في التنظيم)، وآخرون من استراليا وفرنسا وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية. وكان هناك ٣٨ خبيراً من القطاع الأكاديمي والقطاع العام ومجتمع الأعمال والمنظمات الدولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- جدول الأعمال

٤٩- ملخص جدول الأعمال:

١- الافتتاح وكلمات الترحيب.

٢- وحدات التدريب (١-٤):

(أ) خيارات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهياكل خدمات البنية التحتية؛

(ب) السياسات والأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) متطلبات التقييم المسبق وتحليل جدوى الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) دراسة حالة.

٣- وحدات التدريب (٥-٨):

(أ) مدخل لتمويل المشاريع: المبررات وخصائص البنية والتمويل؛

(ب) تقنيات المناقصات والمشتريات للشراكات بين القطاعين العام والخاص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) وحدة التقيد بالعقود، ورصد الأداء التقني، والتنظيم؛

(د) الأطر المؤسسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص: تطوير وحدات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

٤- عروض ومناقشة "شراكة المعرفة العالمية":

(أ) إشراك "شراكة المعرفة العالمية" على المستويين الدولي والإقليمي؛
(ب) شراكات أصحاب المصلحة المتعددين – النموذج والمنافع وحالات دراسات؛
(ج) إنشاء شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، الجزء ١ و٢؛
(د) عملية برنامج الشراكة الإقليمية.

٥- إطلاق الحزمة العريضة من أجل التنمية - الشراكة بين ألكاتيل والإسكوا.

٦- عروض المشاركين:

(أ) خطة عمل الإسكوا الإقليمية: الشراكة؛

(ب) تحديد إمكانية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الحكومة الإلكترونية: وجهة نظر البنك الدولي؛

(ج) مبادئ شراكة تكنولوجيا المعلومات/الرؤية العربية؛

(د) الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - المبادرة التعليمية الأردنية؛

(•) وضع شراكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اليمن؛

(و) خطوة إلى الأمام - تزويد الشباب بالمهارات والتدريب وفرص العمل من خلال مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ز) الشراكة من أجل تنمية المجتمع المحلي - تجربة مشروع المجتمع الذكي.
٧- حلقة نقاش عن مستقبل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في منطقة الإسكوا.

٨- الجلسة الختامية.

هاء- الوثائق

٥٠- يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي قدمت للاجتماع، ويمكن الاطلاع عليها على موقع الإسكوا على الإنترنت: http://www.escwa.org.lb/divisions/ictd/events/26feb07.asp.

المرفق الأول

قائمة المشاركين(*)

الجزائر

السيد محمد سعد لعيب
المدير العام
دايدكتيكا، المدرسة العليا للتسيير وتكنولوجيات الإعلام
41 شارع بنو هبة محمد، عنابة
هاتف: ٢١٣-٣٨٨٣٥٦٠٩
فاكس: ٢١٣-٨٣٢٧٩٨
خليوي: ٢١٣-٧٥٦١٨٢٧٠
بريد إلكتروني: didactica@yahoo.com

مصر

السيد عمرو حمدي عبد الغني
المدير الإداري
شركة آيجنت الاستشارية
4 شارع اللاسلكي، المعادي
القاهرة
فاكس: ٢٠-٢-٥٢١٦١٥٨
خليوي: ٢٠-١٠٣١٧٤٠٩٠
بريد إلكتروني: ahamdy@aucegypt.edu

السيد أحمد نصر عبد الهادي
المدير التنفيذي
رابطة التنمية المستدامة
١٥٠ شارع جمال عبد الناصر
الإسكندرية
هاتف: ٢٠-٣-٥٥٥٦٦٢٥
فاكس: ٢٠-٣-٥٥٥٦٦٢٥
خليوي: ٢٠-١٢-٦٨٦٣٣٢٦
بريد إلكتروني: aahady@gmail.com

السيد إبراهيم أحمد
مدير المشروع
الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات –
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
١ شارع خليل الحصري
المهندسين
القاهرة
هاتف: ٢٠-٢-٣٠٨٨١١٥
فاكس: ٢٠-٢-٣٠٨٨١٦٦
خليوي: ٢٠-١٢-٤٨١١٧٤١
بريد إلكتروني: iahmed@mcit.gov.eg

السيد أحمد السبكي
مدير مشروع التعليم عن بعد
المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج
(RITSEC)
١١ شارع حسن صبري، الزمالك ١١٢١١
القاهرة
هاتف: ٢٠-٢-٧٣٩١٣٧١
فاكس: ٢٠-٢-٧٣٦٠٩٥٥
خليوي: ٢٠-١٠-١٤١٣٦٠٤
بريد إلكتروني: asobky@ritsec.org.eg

فرنسا

السيد تييري آلبراند
نائب رئيس الجسر الرقمي
ألكاتيل-لوسنت
٧-٩ جادة موران سولنيير
٧٨١٤١ فيليزي سيدكس
هاتف: ٣٣-١٣٠٧٧٨١٩٢
فاكس: ٣٣-١٣٠٧٧٢٥٥٠
خليوي: ٣٣-٦١٢٧٤٣٦١٤
بريد إلكتروني: thierry.albrand@alcatel-lucent.fr

السيد سهيل مارين
مدير الجسر الرقمي
ألكاتيل-لوسنت
٧-٩ جادة موران سولنيير
٧٨١٤١ فيليزي سيدكس
هاتف: ٣٣-١٣٠٧٧٨١٩٢
فاكس: ٣٣-١٣٠٧٧٢٥٥٠
خليوي: ٣٣-٦١٢٧٤٣٦١٤
بريد إلكتروني: souheil.marine@alcatel-lucent.fr

العراق

السيدة إيمان عبد
رئيس قسم الصيانة والشبكات
المنظمة المركزية للإحصائيات وتكنولوجيا المعلومات
بغداد
هاتف (بغداد): ٩٦٤-١-٧٧٤٤٣٨٣
هاتف (عمّان): ٩٦٢-٧٩٧١٠١٥٠٦
خليوي: ٩٦٤-٧٩٠١٧٤٤٢٣٠
بريد إلكتروني: Imanabdulwahhab@yahoo.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

العراق (تابع)

الدكتور أكرم محمد عثمان
رئيس الجمعية - كبير مستشاري استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات
الجمعية العراقية لعلوم الحاسبات
بغداد
هاتف: ٩٦٢-٠٦-٥٥٤٥٣٥٠
خليوي: ٩٦٢-٧٩٦-١٨٤٨٠٦
بريد إلكتروني: akram.othman@gmail.com

إيران

السيدة إلاهي سعدات لادجيفاردي
مدير التنمية
مؤسسة العلوم والفنون
٥ منزل جيلبرت، ٤٤ طريق كنيسة الثالوث
لندن SW13 8EG، المملكة المتحدة
هاتف: ٨٧٤٨٧٤٠٤-٢٠-(٤٤)
فاكس: ٨٧٤٨٩٧٨٣-٢٠-(٤٤)
خليوي: ٠٧٧٨١٨٨٤٠٨٢٤-(٤٤)
بريد إلكتروني: sahbalajevardi@yahoo.co.uk

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة يارا عبد الصمد
رئيس قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ص. ب.: ٩٩٠٣
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٨٠٥٦٢٩
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٨٦١٠٥٩
خليوي: ٩٦٢-٧٧٧٣٠٣٣٣٠
بريد إلكتروني: yara.a@moict.gov.jo

السيد هيف بنيان
المدير العام
مبادرة التعليم الأردنية
الدوار الثامن، بيادر وادي السير
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٨٠٥٧٢٧
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٨١٣٨٠٤
خليوي: ٩٦٢-٧٩٩٨٠٠٨٨٨
بريد الكتروني: haif.b@moict.gov.jo

السيد محمد فيومي
مهندس شبكات
المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات
ص. ب.: ٢٥٩
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٣٣٧١٨٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٣٣٧١٦٨
خليوي: ٩٦٢-٧٧٧-٤٩٢٦٤٧
بريد إلكتروني: Mohammad.f@nitc.gov.jo

السيد حيدر فريحات
المدير العام
المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات
ص. ب.: ٢٥٩
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٣٥٨٥٦٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٣٥٧١٦٨
خليوي: ٩٦٢-٧-٩٥٥٣٢٩٣١
بريد إلكتروني: haidar.f@nitc.gov.jo

السيدة تانيا جوردان
المدير التنفيذي
شبكة الأردن - Netcorps
شارع سالم الهنداوي، الشميساني
ص. ب.: ٩٤٢٣٨٢
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٦٩٢٣٦/٨
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٦٩٢٣٧
خليوي: ٩٦٢-٧-٩٥٥٢٥٤٤
بريد الكتروني: tjordan@netcorpsjordan.org

السيدة ربى كاجو
مدير قسم التخطيط الاستراتيجي والخدمات الإلكترونية بالوكالة
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ص. ب.: ٩٩٠٣
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٨٠٥٧٥٨
خليوي: ٩٦٢-٧-٩٥٨٩٥٧٠٠
بريد الكتروني: haidar.f@nitc.gov.jo

المملكة الأردنية الهاشمية (تابع)

السيد محمد قراعين
مسؤول الترويج للاستثمار
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
ص. ب.: ٩٩٠٣
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٨٠٥٦٢٩
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٨٦١٠٥٩
خليوي: ٩٦٢-٧-٧٧٣٠٣٣٣٠
بريد إلكتروني: mohammad.q@moict.gov.jo

السيد هشام قطان
رئيس
الجمعية الأردنية للحاسبات
١٥ شارع علي أبو فرا، ضاحية الرشيد
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥١٥٤٠٩٤
فاكس: ٩٦٢-٦-٥١٥٤٠٩٣
خليوي: ٩٦٢-٧-٩٥٥٢٢٥٩
بريد إلكتروني: hq@hq.jo

السيدة بريا سود
ضابط برامج
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
ص. ب.: ٩٤٦٣١
شارع عبادى بن الصامت
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٦٦٧١٨١
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٦٧٦٥٨٢
بريد إلكتروني: priya.sood@undp.org

السيد سائد يونس
المدير التنفيذي
الباحث
ص. ب.: ٩٢٧٤٩٥، شميساني
عمّان
هاتف: ٩٦٢-٦-٥٦٠٥٤٤٠
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٦٩٣٣٠٦
بريد الكتروني: syounis@albahith.com

لبنان

السيد سامي بيضون
مستشار
بناية ستاركو (أ)، غرفة ٧٠٧
بيروت
هاتف: ٩٦١-١-٣٦١٣٨٢
فاكس: ٩٦١-١-٣٦١٨٥٨
خليوي: ٩٦١-٣-٩٥١٨٧١
بريد إلكتروني: samibeyd@cyberia.net.lb

السيدة ديانا بو غانم
رئيس مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستشار التقني للوزير
وزارة الاتصالات
بيروت
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٩٩٧٩
فاكس: ٩٦١-١-٩٧٩٣٧٢
خليوي: ٩٦١-٣-٤٨٣٦٠٦
بريد إلكتروني: diana@ogero.gov.lb

فلسطين

السيد ليث قسيس
المدير العام
الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ص. ب.: ٥٤٨٠٧، شارع القدس، البيرة
البيرة
هاتف: ٩٧٢-٢-٢٤٠٩٢٩٠
فاكس: ٩٧٢-٢-٢٤٠٩٢٩٤
خليوي: ٩٧٢-٥٩٩٢٢٥٠٩٠
بريد إلكتروني: laith.kassis@picti.ps

السيد حازم حسين محمد قواسمي
وزارة الاقتصاد
ص. ب.: ٩٨٥
رام الله
هاتف: ٩٧٢-٠-٢٤٠٠٧٣٥
فاكس: ٩٧٢-٠-٢٤٠٠٧٤١
خليوي: ٩٧٢-٥٩٩-٦٦٧٧٧٧
بريد الكتروني: hkawasmi@palnet.com

فلسطين (تابع)

السيد خالد ربايح
مدير مركز الأبحاث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
من أجل التنمية
الجامعة العربية الأمريكية
ص. ب.: ٢٤٠
جنين
هاتف: ٩٧٠-٤-٢٥١٧٤٣٥
خليوي: ٩٧٠-٥٩٩-٦٧٢٨٨٥
بريد إلكتروني: k.rabayah@gmail.com

السيد فادي رزق الله
مدير مشروع مراكز تكنولوجيا المعلومات المجتمعية
منتدى شارك الشبابي
ص. ب.: ٥٠٠، شارع الإرسال
رام الله
هاتف: ٩٧٠-٢-٢٩٦٧٧٤١
فاكس: ٩٧٠-٢-٢٩٦٧٧٤٢
خليوي: ٩٧٢-٥٤٥-٨٥٤٧٩٩
بريد إلكتروني: fadi.rezqallah@sharek.ps

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد فراس بكور
رئيس مجلس الإدارة
الجمعية المهنية السورية لتكنولوجيا المعلومات
والاتصالات
ص. ب.: ٣٣٦٦٢
دمشق
هاتف: ٩٦٣-١١-٣٣٤٩١٠٠
فاكس: ٩٦٣-١١-٣٣٤٩١٠٣
خليوي: ٩٦٣-٩٢-٥٥٣٥٥٢
بريد إلكتروني: b-feras@aloola.sy

السيدة ريما شعبان
مدير حاضنة تقانة المعلومات والاتصالات
الجمعية العلمية المعلوماتية السورية
طريق المزة
دمشق
هاتف: ٩٦٣-١١-٦٦٢٦٠١٠
فاكس: ٩٦٣-١١-٦٦٢٦٠١٢
خليوي: ٩٦٣-٩٣-٤٦٠٤٠١
بريد الكتروني: director@ti-scs.org

اليمن

السيد يحي الريوي
أستاذ محاضر في مجال المعلوماتية
قسم الإحصاء والمعلوماتية, كلية العلوم الإدارية –
جامعة عدن
بناية الأحمدي رقم ١٠، شقة رقم ٣
عدن
هاتف: ٩٦٧-٢٢٣٦٠١٣٦
فاكس: ٩٦٧-٢٢٣٦٠١٣٦
خليوي: ٧٣٣٢٠٦٠٢٥
بريد إلكتروني: dralrewi@hotmail.com

شراكة المعرفة العالمية

السيد ستيوارت ماثيسون
مدير البرنامج
مؤسسة التعاون من أجل التنمية
الطابق الثاني، ٦٧ شرفة آستور
كوينلاند، أستراليا
هاتف: ٦١-٧-٣٨٣١٨٧٢٢
فاكس: ٦١-٧-٣٨٣١٨٧٥٥
بريد إلكتروني: stuartmathison@fdc.org.au

السيد جون سك
موظف برنامج
شراكة المعرفة العالمية
11 جالال بنانج، البرج ٢، الطابق ٢٣
كوالا لمبور، ماليزيا
هاتف: ٦٠٣-٢١٦٢٣٠٠٠
فاكس: ٦٠٣-٢١٦٢٢٨٢٣
بريد إلكتروني: john@gkps.org.my

معهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

السيد سكوت جازينكا
مدير البرنامج
مركز التنمية التجارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
شارع وادي النيل، المعادي
القاهرة، مصر
خليوي: ٢٠-١٠-٣٧٧-٤٠٤٠
بريد إلكتروني: sjazynka@ibdcegypt.com

معهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (تابع)

السيد ند وايت
متخصص في الاستثمار الدولي للشراكة بين القطاعين العام والخاص
معهد الشراكة بين القطاعين العام والخاص
ريستون، ولاية فرجينيا
٢٠١٩١-٤٣٢٣، الولايات المتحدة الأمريكية
خليوي: ١-٧٠٣-٤٧٢-٣٩٦٥
بريد الكتروني: EWhite4379@aol.com

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد يوسف نصير
رئيس
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص. ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٤٩
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: nusseir@un.org

السيد عبد الإله الديوه جي
مستشار إقليمي للاتصالات وشبكات الحاسوب
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص. ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٣٩
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: dewachi@un.org

السيد منصور فرح
موظف أقدم لتكنولوجيا المعلومات ورئيس فريق
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص. ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٣٨
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: farah14@un.org

السيد أيمن الشربيني
موظف أول تكنولوجيا المعلومات
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص. ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٥٥
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد الكتروني: el-sherbiny@un.org

السيدة ريشا مرتضى
مساعدة أبحاث
إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ساحة رياض الصلح
ص. ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٥٤٤
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد الكتروني: mourtada@un.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

	Title
1.	Training Modules:
	PPP Options and Structures for Infrastructure Services
	Policy, Legal and Regulatory, and Institutional Frameworks for PPPs in ICT
	PPPs in ICT Appraisal and Feasibility Analysis Requirements
	Case Study
	Introduction to Project Finance: Rationale, Structure and Financing Characteristics
	Tendering and Procurement Techniques for PPPs in ICT
	A Contract Compliance Unit, Monitoring the Technical Performance and Regulation
	PPP Institutional Frameworks: Developing PPP Units
2.	Presentations:
	Engaging GKP at the Global Level - GK3, Emerging People, Emerging Markets, Emerging Technologies
	Engaging GKP at the Regional Level - Introducing the MENA Regional Network
	Multi-Stakeholder Partnerships (MSP) - the Model, Benefits and Case Studies
	Regional Partnership Programme (RPP) Process
	ESCWA's Regional Plan of Action: Partnership
	Identification of Potential Public Private Partnerships in e-Government: a World Bank view
	IT Partnership principles/Arab Vision
	PPP for ICT Initiatives - Jordan Education Initiative
	Status of ICT partnerships in Yemen
	A Step Forward - Providing Youth with Skills, Training and Employment Opportunities through ICT Initiatives
	Partnership for Community Development - the Smart Community Project experience